

## أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر للفترة (2005-2014)

أ. نزيهة مرسللي  
جامعة غرداية

د. أحلام بوعبدلي  
أستاذ محاضر أ جامعة غرداية  
dr.bouabdelli@gmail.com

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر خلال الفترة (2005-2014) ، وتتبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الأساسي الذي تسعى إليه البنوك التجارية وهو تعظيم ربحيتها ومن أهمية القرارات المالية المتعلقة باختيار تركيبة الهيكل المالي في البنوك التجارية . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والارتباط لاختبار الفرضيات . توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر للهيكل المالي على ربحية البنك محل الدراسة، حيث تم التوصل أن الهيكل المالي المقاس بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات له تأثير إيجابي على ربحية البنك المقاسة بنسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية من خلال الاستفادة من المزايا الضريبية التي توفرها الديون .

**الكلمات المفتاحية:** هيكل مالي، بنك، رأس مال ممتلك، مديونية، ربحية.

**Abstract :**

The purpose of this study is to identify the impact of the financial structure on the profitability of commercial banks A Case study of society General Algeria over the period 2005-2014 ,The importance of this study comes from primary objective of the commercial banks, which is to maximize the profitability and from the importance of the financial decisions regarding the selection of the composition of the financial structure in commercial banks. To achieve the objectives of this study we used simple regression and correlation method to test hypotheses. The results of this study there is impact of the financial structure on the bank's profitability, which was reached that the financial structure measured by total debt to total assets has a positive effect on the profitability of the bank measured with return on assets and return on equity by taking advantage of tax benefits provided the debt.

**Key words :** Financial structure , Bank, , Equity capital, Debt, profitability .

## مقدمة:

حتى تتمكن البنوك التجارية من ممارسة أنشطتها بفعالية يجب أن تتوفر لديها موارد مالية وأن تهتم بنوعية مواردها و العمل على استقرارها، فاختيار مصدر التمويل المناسب يعد من القرارات المالية الهامة بالنسبة للبنوك التجارية. كما تهدف البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر أموال بأقل تكلفة ممكنة من خلال المفاضلة بين المصادر الداخلية (حقوق ملكية) ومصادر خارجية (ديون).

## إشكالية البحث:

نظرا لأهمية القرار التمويلي بالنسبة للبنوك التجارية المتعلق بتحديد الهيكل المالي الأمثل للبنك الذي يخفض تكلفة رأس المال إلى أدنى حد، ولأن القرار التمويلي من القرارات التي تسعى من خلالها إلى تحقيق هدفها المتمثل في تعظيم ربحيتها جاءت إشكالية البحث للإجابة على السؤال التالي: هل يوجد تأثير لتركيب الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية؟

## متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: نسب الهيكل المالي تتمثل في نسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات و نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات.

المتغير التابع: الممثل في نسب الربحية تتمثل في نسبة العائد على الموجودات و نسبة العائد على حقوق الملكية.

## فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسب الهيكل المالي ونسب الربحية .  
الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% للهيكل المالي الممثل بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات ونسب الربحية الممثلة بنسبة العائد على الموجودات .

الفرضية الثانية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% للهيكل المالي الممثل بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات ونسب الربحية الممثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% للهيكل المالي الممثل بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسب الربحية الممثلة بنسبة العائد على الموجودات.

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% للهيكل المالي الممثل بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسب الربحية الممثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية .

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع فقد اخترنا المنهج الوصفي لأنه يناسب نوع الدراسة يسمح لنا بالخروج بالاستنتاجات و اقتراحات واقعية، كما استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط و الارتباط لاختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي Spss.

**حدود الدراسة:** اقتصرنا دراستنا على بنك سوستي جنرال الجزائر وهو من أهم البنوك الأجنبية والرائدة في القطاع المصرفي الجزائري، وامتدت هذه الدراسة في مجملها من سنة 2005 إلى 2014، وهذا راجع للإحصائيات التي تحصلنا عليها كانت متزامنة مع هذه الفترة.

## 1- مفهوم الهيكل المالي، النظريات ومكوناته:

1-1- مفهوم الهيكل المالي: توجد عدة تعريفات مختلفة للهيكل المالي نذكر منها:

يعرف الهيكل المالي على أنه " هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية".

ويمكن تعريفه بأنه: " يتعلق بكيفية تمويل إجمالي موجودات أو استثمارات المؤسسة و يتمثل ذلك في الجانب الأيسر للميزانية، أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يبين كافة الوسائل التمويل التي تستخدمها المؤسسة ، أي أن الهيكل المالي يمثل جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية أو اقتراض، و سواء كانت من مصادر قصيرة الأجل أو طويلة الأجل".<sup>ii</sup> من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الهيكل المالي يشير إلى التوليفة المتكونة من الديون وحقوق الملكية التي تستخدمها المؤسسة لتمويل أصولها.

1-2-2- النظريات المفسرة للهيكل المالي: توجد عدة نظريات للهيكل المالي إلا أننا سنتطرق إلى أهمها باختصار.

1-2-1- نظرية **Modigliani et Miller 1958**: بدأت النظرية الحديثة للهيكل المالي مع أبحاث الاقتصاديين في وضع الأساس النظري للهيكل المالي في المؤسسات وقد اتبع العديد من الاقتصاديين بعدهما نفس المسار<sup>iii</sup> حيث قدم الباحثان تحليلاً منطقياً على أن قيمة المؤسسة لا تتأثر بنمط التمويل سواء كان من خلال رفع رأس المال بإصدار أسهم أو الاقتراض<sup>iv</sup>، حسب هذه النظرية أن تكلفة رأس المال مستقلة عن تمويل البنوك سواء كان مصدر تمويلها يعتمد على الديون أو رأس المال الممتلك على الرغم قد تكون لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال أثر على تكلفة رأس المال في البنوك<sup>v</sup>. وفي سنة 1963 استدركا الانتقادات التي وجهت لنموذجها حيث عاذا صياغة نموذجها مع الأخذ في الاعتبار الضريبة على أرباح الشركات والنتيجة التي توصلوا إليها فكانت كالآتي: الأخذ في الاعتبار الضريبة على أرباح الشركات يقود إلى تفضيل الاستدانة مقارنة بالأموال الخاصة، فمن بين الميزات الخاصة التي تتيحها الاستدانة أنها تعتبر من بين التكاليف التي يمكن تخفيضها عند حساب الضريبة على الربح<sup>vi</sup>. إلا أن بعد 15 سنة من ذلك في سنة 1977 Miller في أحد أبحاثه إلى أنه في حالة التوازن وفي ظل خضوع المستثمر لضريبة على الدخل ومع وجود الضرائب على أرباح الشركات لا تكون هناك أي تأثير للهيكل المالي على قيمة المؤسسة<sup>vii</sup>. ولقد أظهرت أحدث إصدارات Miller سنة 1958 أن النتيجة التي توصل إليها سنة 1958 أن الهيكل المالي لا يؤثر على قيمة البنوك لا تزال سارية المفعول مع الأخذ في الاعتبار الضرائب ومخاطر الديون حيث أن تكلفة رأس المال البنك لا تتغير بتغير مكونات الهيكل المالي<sup>viii</sup>، حيث برهن Miller أن مقترحاته يمكن تطبيقها على البنوك من خلال مثال بسيط من افتراض بنك يمارس نشاطه بـ 95% من رأس المال و 5% من الودائع لا يمكن اعتباره في الأصل بنك.<sup>ix</sup>

1-2-2- نظرية الوكالة: تعتبر أعمال **Jensen et Mectling** سنة 1976 هي الأساس النظري لنظرية الوكالة<sup>x</sup>، حيث تقترح هذه النظرية تفسيراً لسلوك مختلف المتعاملين المعنيين بتمويل المؤسسة مثل المسيرين، المساهمين، المقرضين والمدينين بشكل عام، ومحاولة تأثير سلوكهم على تحديد هيكل التمويل<sup>xi</sup>، تهدف نظرية الوكالة إلى تقديم خصائص التعاقد الأمثل من خلال تحسين الحوافز للإيفاء بالالتزامات التعاقدية لجميع الأطراف وبتخفيض حالة عدم التأكد في توقعات المتعاملين في المستقبل، فهذا التعاقد الأمثل يوفر الثقة في النشاط المصرفي الذي يعمل على تحسين أداء جميع الأطراف ويوفر الانضباط الداخلي في البنوك الذي سيستفيد منه كل من المسيرين و المودعين و المساهمين و الحكومات ، وذلك بالتوفيق بين مختلف المصالح لتخفيض تكاليف الوكالة<sup>xii</sup>.

1-2-3- نظرية المفاضلة: تنطلق هذه النظرية من أعمال **Myers 1984**<sup>xiii</sup>، حيث تهدف إلى شرح إستراتيجيات المؤسسات الخاصة بتمويل استثماراتها و تدرس المزايا و السلبيات التمويل الذي يعتمد على الأسهم أو الديون مع الأخذ في الاعتبار تكاليف الإفلاس<sup>xiv</sup>، وذلك من خلال الجمع بين عنصرين مختلفين المزايا الضريبية للديون وتكاليف الإفلاس للوصول إلى نسبة استدانة مثلى تصل إليها المؤسسة عندما يكون هامش الربح لوحدة إضافية من الديون تساوي تكلفتها الحدية<sup>xv</sup>.

1-2-4-نظرية التسلسل الهرمي: يعود بناء نظري التسلسل الهرمي إلى Danaldson سنة 1961 التي تم تطويرها فيما بعد من قبل Myers et Majluf سنة 1984، وفق هذه النظرية لا وجود لهيكل مالي أمثل و يتم ترتيب مصادر التمويل كمايلي : استخدام جميع الأرباح المحتجزة المتاحة ( التمويل الذاتي)، اللجوء إلى الديون ، ثم إصدار الأسهم كملجأ أخير<sup>xvi</sup>.  
1-3-1-مكونات الهيكل المالي في البنوك التجارية: تنقسم مصادر الأموال في البنوك التجارية أساسين مصادر داخلية و خارجية .

1-3-1-1-المصادر الداخلية : تعبر المصادر الداخلية للأموال في البنوك التجارية عن رأس المال الممتلك أو حقوق الملكية.  
1-3-1-1- مفهوم رأس المال الممتلك : وردت عدة تعاريف لرأس المال الممتلك منها:  
يعرف بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك أو المؤسسات المالية من أصحاب المشروع عند بدء تأسيسه أو تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة<sup>xvii</sup>.  
ويعرف أيضا أنه مجموع كل من الأسهم المدفوعة و الأرباح غير الموزعة و احتياطات البنك و يطلق عليه حق الملكية، ويضاف إليه المخصصات التي يمنحها البنك لمواجهة خسائر غير متوقعة في الأنشطة و الخاصة بالإقراض و الاستثمارات<sup>xviii</sup>.

ويتضح مما سبق من التعاريف أن رأس المال الممتلك يتمثل في كل من الأموال التي يساهم بها مالكي البنك بالإضافة إلى الاحتياطات و الأرباح المحتجزة .

1-3-1-2- مكونات رأس المال الممتلك: يتكون رأس المال الممتلك من:  
رأس المال المدفوع (الأسهم العادية): ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة و مستلزمات النشاط و ما يتطلبه من الإنفاق على تسيير أعماله<sup>xix</sup>.

1-3-1-2-1-الإحتياطات: هي عبارة عن المبالغ المقطوعة من الأرباح المحققة للبنك لتدعيم مركزه المالي و المحافظة على رأس ماله وتشتمل على الأنواع التالية : الإحتياطي القانوني، الإحتياطي النظامي و الإحتياطي الاختياري<sup>xx</sup>.

1-3-1-2-2-الأرباح المحتجزة: فقد يرى البنك أن الضرورة تقتضي عدم توزيع أرباح المساهمين في سنة معينة ، أو الاكتفاء بتوزيع جزء منها ومن ثم فإن الأرباح المتبقية (غير موزعة) تضاف إلى الموارد الدائنة للبنك لمواجهة المقتضيات الإضافية للأمان التي قد يرى البنك ضرورة لها وفقا لطبيعة أنشطته وأعماله<sup>xxi</sup>.

1-3-1-2-3-المخصصات: وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للبنوك، وذلك خلال فترة من تكوين المخصص حتى فترة التي يستخدم فيها الغرض الذي أنشئ من أجله<sup>xxii</sup>.

نسب الملكية: تقيس هذه النسب مدى مساهمة أموال المساهمين ( مصادر التمويل الداخلية) في تمويل الأصول<sup>xxiii</sup>. وهي كمايلي:

-نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات: تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على رأس المال الممتلك في تمويل الموجودات و تحسب هذه النسبة على النحو التالي<sup>xxiv</sup> :

نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات = رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات × 100.

نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع: يستدل من هذه النسبة على مدى كفاية رأس المال الممتلك في مواجهة السحوبات المفاجئة المحتملة من الودائع ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالصيغة التالية: رأس المال الممتلك / مجموع الودائع × 100<sup>xxv</sup>.

1-3-2- المصادر الخارجية : توفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك و القيام بوظائفه المختلفة.<sup>xxvi</sup>

1-3-2-1 الودائع: تعد الودائع الشريان الحيوي الذي يمد البنك بأموال استثماراته المختلفة و المصدر الرئيسي لتنمية الموارد المالية، هناك إستراتيجيات عديدة لتنمية الموارد المالية للبنوك إلا أن البنوك التجارية لها مبرراتها المنطقية و الاقتصادية في تقبل الودائع على غيرها في تنمية هذه الموارد ومن أبرزها: - أن تكلفة الودائع أقل بكثير من تكلفة رأس المال و الأرباح المحتجزة و تكلفة الاقتراض تفوق تكلفة الودائع لأن المقرضين عادة ما يتعرضون لمخاطر أكبر وعبارة أخرى تكلفة الودائع تتمثل في معدل الفائدة الصريح و الضمني الذي يدفعه البنك للمودعين، بينما تكلفة رأس المال و الأرباح المحتجزة تتمثل في الفائدة الذي كان يمكن للمستثمرين الحصول عليه لو أنهم استثمروا في أوجه استثمارية بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطرة.<sup>xxvii</sup>

1-3-2-2 القروض المصرفية : تعبر القروض المصرفية بين البنوك من أهم مصادر الأموال للبنوك التجارية في الوقت المعاصر، و تتمثل في القروض التي يحصل عليها البنك التقليدي من بنوك أخرى سواء كانت محلية أو أجنبية و قد تكون في بعض الحالات البنك المقرض البنك المركزي.<sup>xxviii</sup>

1 3 2 3 مصادر تمويل أخرى:

أ- التأمينات المختلفة: وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في البنوك مثل التأمينات الإعتمادات المستندية.<sup>xxix</sup>

ب- أرصدة و صكوك مستحقة الدفع: يتميز هذا المصدر إضافة إلى أنه مصدر أموال غير ثابت، فإنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأصول.<sup>xxx</sup>

نسب المديونية : تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الدين في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين ، و تسمى أيضا رافعة التمويل لأنها تقيس نسب استخدام الدين في هيكل تمويل المؤسسة من أهم هذه النسب<sup>xxxi</sup>: نسبة الاقتراض إلى إجمالي الموجودات: تعطي هذه النسبة مؤشرا للمدى الذي وصل إليه البنك في تمويل موجوداته من أموال الاقتراض أو أموال الغير، و يمكن التعبير عن هذه النسبة باستخدام المعادلة التالية: نسبة الاقتراض = إجمالي الديون / إجمالي الموجودات  $\times 100$ <sup>xxxii</sup>

نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية : يؤدي ارتفاع نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية إلى ارتفاع الفوائد المدفوعة عن الأموال المقترضة و من ثم زيادة التكاليف الثابتة ، لذا يفضل المقرضون أن تكون نسبة مقبولة ، و ذلك كون ارتفاعها يؤدي إلى مخاطر عدم إيفاء بالالتزامات الدفع عند تصفية البنك في حالة تحقق خسائر جسيمة،<sup>xxxiii</sup> يتم حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية: نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية = إجمالي القروض / حقوق الملكية  $\times 100$ <sup>xxxiv</sup>

## 2-الربحية:

2-1- مفهوم الربحية: تعد الربحية من أصعب الاتجاهات للبنك كمفهوم وقياس وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى يكون البنك في مركز مريح، إذ أن الكثير من

الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح من أجل الحصول على ربح الحالي مستقبلا<sup>xxxv</sup>، لذلك يعرفها البعض على أنها " هي العائد أو المردود المالي المتولد من توظيف موارد البنك في أنشطة استخدام الأموال في الموجودات المربحة أو المكتسبة للفوائد وهي القروض و الاستثمارات.<sup>xxxvi</sup>

الربحية تمثل العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الأرباح.

كما تعبر الربحية عن ناتج عملية الاستثمارات و العمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين والمساهمين.<sup>xxxvii</sup>

2-2- أهمية الربحية للبنوك التجارية - : للربحية أهمية كبيرة عند البنوك التجارية تكمن في مايلي: -وسيلة لتنمية رأس المال كمصدر التمويل الذاتي، وتشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم البنك عندما تقرر إدارة البنك زيادة رأسمالها<sup>xxxviii</sup>؛

-الأرباح مهمة لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها البنك مثل مخاطر الائتمان والتصفية والسرقة ومخاطر سعر الفائدة؛  
-تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك و المستثمرين المرتقبين؛  
تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح<sup>xxxix</sup>.

2-3-نسب الربحية: من نسب الربحية مايلي:

نسبة العائد على الموجودات: ، ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية و التشغيلية، وتقاس نسبة العائد على الاستثمار بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الموجودات}^{\text{xi}}$$

نسبة العائد على حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة معدل العائد للمساهمين أي معدل الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم في البنك ، وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}^{\text{xii}}$$

نسبة العائد على الودائع: تستخدم في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها<sup>xliii</sup>، وتقاس بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الودائع} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الودائع} \times 100^{\text{xliii}}$$

### 3- الجانب التطبيقي:

3-1-تحليل نسب الربحية: من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة العائد على الموجودات شهدت تذبذبا واضحا ارتفاعا و انخفاضاً خلال فترة الدراسة، حيث بلغت 1,31% سنة 2005 ثم انخفضت إلى 0,95 % سنة 2006 ثم ارتفعت هذه النسبة بشكل متذبذب إلى أن وصلت 2,6 % سنة 2011 ، وهذا الارتفاع راجع ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة مما يعني أن البنك حقق أرباحا متزايدة بشكل مستمر وهذا مؤشر جيد بالنسبة للبنك، ثم انخفضت إلى 1,88 % سنة 2013 ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض صافي الربح بعد الضريبة و ارتفاع حجم الموجودات ثم ارتفعت إلى 2,11 % سنة 2014.

أيضا من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ تذبذبا في نسبة العائد على حقوق الملكية حيث بلغت 18,65 % سنة 2005 ثم أخذت في الارتفاع وبشكل متذبذب إلى أن وصلت 47,22 % سنة 2008 ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد الأرباح قياسا بحقوق الملكية مما أثر بشكل إيجابي في هذه النسبة ثم تراجعت سنة 2009 حيث بلغت 24,45 % وذلك نتيجة انخفاض الأرباح ثم شهدت هذه النسبة ارتفاعا إلى أن وصلت 38,74 % سنة 2014 لارتفاع صافي الربح بعد الضريبة قياسا بحقوق الملكية.

3-2 تحليل نسب الهيكل المالي: من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ تذبذبا في نسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة حيث بلغت 72,12 % ثم ارتفعت إلى 73,14 % سنة 2006 وهذا الارتفاع راجع لارتفاع ديون البنك قياسا بإجمالي الموجودات، إلا أن سنة 2007 تراجعت حيث بلغت 72,98 % نتيجة تراجع ديون البنك وارتفاع حجم موجوداته ثم أحدثت هذه النسبة في الارتفاع بشكل متذبذب في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة إلى أن وصلت 81,38 % سنة 2014 وهذا راجع لسياسة البنك التمويلية بالاعتماد على أموال الغير في تمويل استثماراته.

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ تباين في نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات حيث بلغت 7,05 % سنة 2005 ثم أخذت في الانخفاض حتى وصلت 2,76 % سنة 2008 نتيجة انخفاض حقوق الملكية وارتفاع إجمالي موجودات البنك ثم أخذت في الارتفاع بشكل متذبذب إلى أن وصلت سنة 2012 إلى 8,64 % وذلك بسبب ارتفاع في حقوق الملكية قياسا بإجمالي الموجودات، ثم شهدت هذه النسبة خلال السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة سنة 2013 و 2014 انخفاضا حيث بلغت 4,66 % و 5,43 % على التوالي نتيجة انخفاض في حقوق الملكية البنك وارتفاع حجم موجوداته.

3-3: تحليل نتائج اختبار الفرضيات:

3-3-1 تحليل علاقة الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات ونسب الربحية: من خلال الجدول رقم (3) الذي يوضح علاقة الانحدار البسيط و الارتباط بين نسبة إجمالي الموجودات ونسب الربحية نلاحظ علاقة الارتباط بين نسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات علاقة قوية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 55%، وهذا التأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة معامل الانحدار  $\beta$  0,09 و بلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط 0,09 لمستوى معنوية 0,1، وبالتالي يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات وهذا ما تنص عليه الفرضية الأولى، وهذا يدل أن الزيادة في استخدام الديون في تمويل الموجودات البنك سيؤدي إلى زيادة ربحيتها من خلال الاستفادة من المزايا الضريبية التي توفرها الديون.

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أيضا أن علاقة الارتباط بين نسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية علاقة قوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 58,3 %، وهذا التأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة معامل الانحدار  $\beta$  1,416 وبلغت القيمة الاحتمالية 0,077 لمستوى معنوية 0,1، وبالتالي يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية، وهذا ما تنص عليه الفرضية الثانية، وهذا يدل أن الزيادة في استخدام الديون يزيد من أرباح المالكين من استثمارات أموالهم .

3-3-2- تحليل علاقة الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسب الربحية : من خلال الجدول الذي يوضح علاقة الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسب الربحية نلاحظ أن علاقة الارتباط بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات علاقة قوية جدا ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 76,2 % وهذا الارتباط إيجابي و ذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة معامل الانحدار  $\beta$  0,205 والقيمة الاحتمالية 0,01 لمستوى معنوية 0,1، وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة التي تنص على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على الموجودات، وهذا يدل على أن الاعتماد على التمويل بحقوق الملكية يعمل على زيادة نصيب الموجودات من الأرباح التي يحققها البنك.

نلاحظ أيضا من الجدول (4) أن علاقة بين رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية علاقة ضعيفة وسلبية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط -51% وهذا ما تؤكدته قيمة معامل الانحدار  $\beta$  حيث بلغت - 2,039 غير دال إحصائيا حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,131 لمستوى 0,1، ويفسر هذا إلى أن التمويل بحقوق الملكية بزيادة الأسهم العادية أو الاحتياطات و الأرباح غير موزعة يعمل على انخفاض نصيبها من الأرباح. وبالتالي نرفض الفرضية الرابعة التي تنص على وجود تأثير معنوي بين نسبة رأس المال الممتلك ونسبة العائد على حقوق الملكية.

الخاتمة: من أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها هي:

- أنه وفق نسب الربحية لبنك سوستي جنرال الجزائر حقق أرباحا مما يدل أن البنك له القدرة على تحقيق الأرباح من توظيف أمواله المتاحة؛
- أن للهيكل المالي الممثل بنسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات له تأثير إيجابي على نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية وهذا يدل أن استخدام الديون في تمويل البنك يعمل على زيادة ربحيته؛
- أن الهيكل المالي الممثل بنسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات له تأثير إيجابي على نسبة العائد على الموجودات وليس له تأثير على نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل على أن الزيادة تمويل بالأسهم و الاحتياطات والأرباح المحتجزة يعمل على تخفيض نصيب المساهمين من الأرباح.
- التوصيات: توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها:
- على البنوك التجارية عدم الاكتفاء بالتمويل برأس المال الممتلك و إنما الاعتماد على الاقتراض للاستفادة من الوفورات الضريبية التي يوفرها هذا النوع من التمويل في حدود معينة؛
- الموازنة بين المخاطر والعائد بعدم المبالغة في اللجوء إلى الاقتراض من خلال تقليل المخاطر و تعظيم ثروة الملاك لأن المزيد من القروض يزيد من المخاطر التي يتعرض إليها حملة الأسهم ويزيد من طلب في العائد على حقوق الملكية و في نفس الوقت يزعزع ثقة المودعين بالبنك ويؤثر على وظيفة من الوظائف الأساسية للبنك التجاري وهي قبول الودائع لأن زيادة الاقتراض يعرض الدائنين والمودعون للمخاطر بصفة أساسية ، حيث كلما انخفضت نسبة الاقتراض دل ذلك على هامش أمان بالنسبة لهم في استرجاع أموالهم ؛
- الاستفادة من الاقتراض ليس فقط من المزايا الضريبية التي يوفرها لكن من خلال استثمارها في فرص استثمارية جديدة ومرحة كالتوسع في منح القروض متنوعة وهو النشاط الأساسي للبنك التجاري لأنه يعمل زيادة السيولة في البنك مما يزيد من الأموال العاطلة في البنك ، كما أن نجاح أي بنك يتوقف على التوفيق بين السيولة والربحية وذلك من خلال قدرته على تحقيق أعلى معدلات للربحية من توظيف ودائعه و أمواله المتاحة.
- ملحق الأشكال والجداول:

الجدول رقم(1): نسب الربحية

| السنة النسبة                 | 2005  | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  | 2014  |
|------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| نسبة العائد على الموجودات    | 1,31  | 0,95  | 1,03  | 1,3   | 1,57  | 2,16  | 2,6   | 2,55  | 1,88  | 2,11  |
| نسبة العائد على حقوق الملكية | 18,65 | 21,45 | 29,48 | 47,22 | 24,45 | 25,63 | 29,17 | 29,52 | 38,74 | 38,85 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للبنك

الجدول رقم(2): نسب الهيكل المالي

| السنة النسبة                                | 2005  | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  | 2014  |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| نسبة إجمالي على الموجودات                   | 72,12 | 73,14 | 72,98 | 74,91 | 73,68 | 74,52 | 74,73 | 79,69 | 81,83 | 81,38 |
| نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات | 7,05  | 4,56  | 3,5   | 2,76  | 6,82  | 8,43  | 8,93  | 8,64  | 4,66  | 5,43  |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للبنك

الجدول رقم (3): علاقة الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات ونسب الربحية

| المتغير المستقل                            | المتغير التابع               | معامل الارتباط<br>R% | معامل الانحدار<br>$\beta$ | القيمة الاحتمالية<br>(Sig) |
|--|------------------------------|----------------------|---------------------------|----------------------------|
| نسبة إجمالي الموجودات على إجمالي الموجودات | نسبة العائد على الموجودات    | 55                   | 0,09                      | 0,09                       |
|  | نسبة العائد على حقوق الملكية | 58,3                 | 1,416                     | 0,077                      |

$p \leq 0,1$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

الجدول رقم(4): علاقة الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات ونسب الربحية.

| المتغير المستقل                             | المتغير التابع               | معامل الارتباط<br>R% | معامل الانحدار<br>$\beta$ | القيمة الاحتمالية<br>(sig) |
|---|------------------------------|----------------------|---------------------------|----------------------------|
| نسبة رأس المال الممتلك على إجمالي الموجودات | نسبة العائد على الموجودات    | 76,2                 | 0,205                     | 0,01                       |
|   | نسبة العائد على حقوق الملكية | 51,1-                | 2,039-                    | 0,131                      |

$p \leq 0,1$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

الإحالات :

1 - محمد حيدر موسى ، محددات هيكل التمويل لدى شركات الاتصالات النقلة الوطنية في الوطن العربي دراسة مقارنة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2012 ، ص.19.

2 - بوربيعة غنية ، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الأشغال و التركيب الكهربائي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012 ، ص. 21.

<sup>iii</sup> - Milton Harris, Artur Raviv , **The theory of capital structure**, The journal of finance American fiance Association, No1,USA, 1991,p. 297.

<sup>iv</sup> -Nirajini,A, Priya,KB, **Impact of capital structur of Financial Performance of the listed trading compagnies in Sri lanka**, International journal of science end research publication, N5,SRI LANKA, May2013,p.2.

<sup>v</sup> Carin Rehncrona, Eu Bank capital structure end capital requirement, LUND UNIVERSITY FACULTYOF ECONMICS ,USA, 2012, p.4.

<sup>vi</sup> -إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2012 ، ص.406 .

- <sup>vii</sup> - بن عبد الرحمان ذهبية، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية دراسة حالة عينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2005-2009 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011 ، ص.76 .
- <sup>viii</sup> -Arther Petit- Romoc, l'intérêt d'un renforcement **des fonds propres bancaires ( et de mesures complémentaires) pour concilier stabilité financière, performance et bon fonctionnement des banques**, Master2, Université paris , Paris, 2010,p.47.
- <sup>ix</sup> -Ibid,p.49 .
- <sup>x</sup> - Alla Guidara, **Deux essais sur les changements induits par les regelement ations bancaires sur le capital, le risque et l' efficiences Etude de inter temporelle des banques à charte canadienne**, Mémoire présenté pour l'obtention du grade de maitre ès Science, Université Laval Québec,Canada, 2010,P .7 .
- <sup>xi</sup> - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.419 .
- <sup>xii</sup> - Darlena Tartari, **De la régulation en matière des capitaux propres du système**, thèse présentée à la faculté des sciences économiques et social de l'université de Fribourg pour l'obtention du grade de docteur ès science Economiques et sociales , SUISSE,2002, p. 34.
- <sup>xiii</sup> - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص.413 .
- <sup>xiv</sup> - Nirajini,A, Priya,KB, op-cit,p.13.
- <sup>xv</sup> -Mazen Kebewar, **la structure capital et son impact sur la profitabilité et sur la demande de travail analysées théoriques et empiriques sur donnes de panel françaises**, , thèse présentée pour obtenir le grade de docteur, Université d'orléans , France, 2012,p.14.
- <sup>xvi</sup> -Ibid, p.18.
- فلاح حسن عداي السبيسي، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك ( مدخل كمي وإستراتيجي معاص )، دار وائل للنشر التوزيع ، ط3، الأردن، 2006 ص. 81 .<sup>xvii</sup>
- سبحي فتحي محمد الطائي، الرسملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد، 6، العدد 19 ، العراق، 2010 ، ص.84 .<sup>xviii</sup>
- صبحي تادرس قريصة، النقود و البنوك، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1984، ص. 127 .<sup>xix</sup>
- عبد الرزاق بن حبيب ، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015 ، ص. 165 .
- <sup>xx</sup> .
- باسل جبر حسن أبوزعتير، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص. 27 .<sup>xxi</sup>
- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص. 166 .<sup>xxii</sup>
- يونس هاني صالح عبد الغني، محمد محمود بني عيسى، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية العاملة في الأردن في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد 13، العدد1، الأردن، 2013، ص. 7 .<sup>xxiii</sup>
- زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق العبيدي، أثر رأس المال الممتلك على ربحية المصارف، دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العدد17، العراق، 2011 ، ص.123 .<sup>xxiv</sup>

- سرين سميح أبورحمة، السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين، 2009، ص. 36 .<sup>xxv</sup>
- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص. 167 .<sup>xxvi</sup>
- ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، رأس المال الممتلك و الودائع ودورها في تحديد السياسة الإقراضية للمصرف، دراسة مقارنة بين مصرفي الأردنني الكويتي و الراجحي للاستثمار، مجلة جامعة أهل البيت ، المجلد 1، العدد 10 ، العراق ، 2010، ص. 138 .<sup>xxvii</sup>
- شوقي بورقبة ، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، ط 1، الأردن ، 2013، ص. 64 .<sup>xxviii</sup>
- محمد عبد الفتاح الصرفي ، مرجع سبق ذكره، ص. 51 .<sup>xxix</sup>
- رضا صاحب أبو حامد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ط 1، عمان، 2002، ص. 86 .<sup>xxx</sup>
- أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص. 37 .<sup>xxxi</sup>
- رضا صاحب أبو حامد، دراسة مستوى كفاءة رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي وديونه، للفترة 1994 - 2003 ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 1، العراق، 2006 ، ص. 354 .<sup>xxxii</sup>
- عمار اكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص. 38 .<sup>xxxiii</sup>
- علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف ، دار الصفا للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011، ص. 94 .<sup>xxxiv</sup>
- المرجع السابق ، ص. 80 .<sup>xxxv</sup>
- محمد بدر عبد الحسين الرياحي، تحليل مؤشرات الربحية لمصرف الرشيد لمدة (1996- 2000)، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد، 17، 2006، ص. 136 .<sup>xxxvi</sup>
- سبحي فتحي محمد الطائي، شيماء وليد عبد الهادي ، قياس مستويات ربحية المصارف الإسلامية وتحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، جامعة تكريت، العراق، المجلد 9، العدد 28 ، 2013 ، ص. 191 .<sup>xxxvii</sup>
- سبحي فتحي محمد الطائي، شيماء وليد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص. 191 .<sup>xxxviii</sup>
- باسل جبر حسن أبو زعيتر، مرجع سبق ذكره، ص. 19 .<sup>xxxix</sup>
- جلاء فرحات طالب، إيمان شيخان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص. 81 .<sup>xl</sup>
- -جلاء فرحات طالب، إيمان شيخان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص. 82 .<sup>xli</sup>
- نصرحمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية، دار صفا للنشر و التوزيع، ط 2، عمان، 2015، ص. 60 .<sup>xlii</sup>
- -جلاء فرحات طالب، إيمان شيخان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص. 82 .<sup>xliii</sup>

## قائمة المراجع:

- 1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسبير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2012 .
- 2- رضا صاحب أبو حامد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، عمان، 2002.
- 3- شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2013.
- 4- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية، دار صفا للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
- 5- صبحي تادرس قريصة، النقود و البنوك، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1984.
- 6- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- 7- محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
- 8- علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
- 9- فلاح حسن عداي السيسي، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر التوزيع، ط3، الأردن، 2006.
- 10- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية، دار صفا للنشر و التوزيع، ط2، عمان، 2015.
- 11- رضا صاحب أبو حامد، دراسة مستوى كفاءة رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي وديونه للفترة 1994 2003، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 1، العراق، 2006.
- 12- زياد نجم عبد، رائد عبد الخالق العبيدي، أثر رأس المال الممتلك على ربحية المصارف، دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العدد 17، العراق، 2011.
- 13- سبحي فتحي محمد الطائي، الرسملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد، 6، العدد 19، العراق، 2010.
- 14- سبحي فتحي محمد الطائي، شيماء وليد عبد الهادي، قياس مستويات ربحية المصارف الإسلامية وتحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 9، العدد 28، 2013.
- 15- محمد بدر عبد الحسين الرياحي، تحليل مؤشرات الربحية لمصرف الرشيد لمدة (1996-2000)، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 17، 2006.
- 16- ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، رأس المال الممتلك و الودائع ودورها في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف، دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي و الراجحي للاستثمار، مجلة جامعة أهل البيت، المجلد 1، العدد 10، العراق، 2010.
- 17- يونس هاني صالح عبد الغني، محمد محمود بني عيسى، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية العاملة في الأردن في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد 13، العدد 1، الأردن، 2013.

- 18- أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.
- 19- باسل جبر حسن أبو زعتير، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- 20- زهية بن عبد الرحمان دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية دراسة حالة عينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2005-2009 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011 .
- 22- سرين سميح أبورحمة، السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين، 2009 .
- 23- عمر محمد، فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة) ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية ، جامعة دمشق، سوريا ، 2009 .
- 24- غنية بوربيعة ، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة الأشغال و التركيب الكهربائي) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
- 25- محمد حيدر موسى ، محددات هيكل التمويل لدى شركات الاتصالات النقالة الوطنية في الوطن العربي دراسة مقارنة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين ، 2012.
- 26-Arther Petit- Romoc, l'intérêt d'un renforcement des fonds propres bancaires et de mesures complémentaires pour concilier stabilité financière, performance et bon fonctionnement des banques, Master2, Université paris , Paris, 2010.
- 27- Alla Guidara, Deux essais sur les changements induits par les regelement ations bancaires sur le capital, le risque et l' efficiences Etude de inter temporelle des banques à charte canadienne, Mémoire présenté pour l'obtention du grade de maitre ès Science, Université Laval Québec, Canada, 2010.
- 28-- Darlena Tartari, De la régulation en matière des capitaux propres du système, thèse présentée à la faculté des sciences économiques et social de l'université de Fribourg pour l'obtention du grade de docteur ès science Economiques et sociales , SUISSE, 2002 .
- 29-Mazen Kebewar, la structure capital et son impact sur la profitabilité et sur la demande de travail analysées théoriques et empiriques sur donnes de panel françaises, , thèse présentée pour obtenir le grade de docteur, Université d'orléans , France, 2012.